تشيكوسلوفاكيـا : خطوة الى الامام ، خطوتان الى الوراء ؟ (١)

" لا اريد ان اصدّق انهم يعدّون هناك بيافـــرا
" يموت فيها الفكـر "

آراغون ـ اديب فرنسي شيوعي : جائـــزة
لينين للآداب . (يعني السوفياتييـــن)

" المستقبل ؟ لكنه مضى منـذ زمن طويل !! .. "

كونديرا ـ اديب تشيكي شيوعي (يشيـــر
الى العقلية البيرقراطيـة) .

(١) لاتتيح لنا بنية هذا البحث استكمال جردة الاحداث التي كنا قد اوقفناها في القسم الاول ـ العـدد الماضي عند مؤتمر الخمسة في فرصوفيا . لكننا نطرق الوضع في هذين القسمين الاخيرين كما يبدو الآن في الايام الاخيرة من تشرين الاول .

ثانيا : الاطـــار :

في بدايات الحركة التشيكية كتبت احدى مجلات اليسار الفرنسي مقالا تحدد فيه مضمون ما يجرى في تشيكوسلوفاكيا على انه معركة يخوضها التكنوقراطيون ضد البيروقراطيين . لم تكن صورة الحركة آنذاك قد اتضحت بعد وبدا للبعض كأن الصراع يدور بين الطاغون والكوليرا . الا ان صوتا مختلفا ارتفع في روما ، خلال نيسان ، هو صوت غولد شتوكر رئيس اتحاد الكتاب التشيكوسلوفاكيين معلنا ان بلاده تجرى " اول محاولة في تاريخ العالم لخلق اشتراكية ديمقراطية " . هذان الرأيان ، في تضاربهما ، يشقّان عن سؤال ضخم : هل كانت تشيكوسلوفاكيا متجهة نحو ردّة رأسمالية تعيد " قوى الثورة المضادة " الى ما فقدته من مواقع ، ام انها كانت تبني انموذجا اشتراكيا جديدا يعيد الى الاشتراكية لدى شعوب اوروبا جاذبية افقدتها الكثير منها ثلاثون عاما من الستالينية وخمسة عشر عاما من التخبط بين آثارها ؟ لابدّ في سبيل الاجابة ، ان نثبت واقعة اولى هي ان الحركة جاءت مخرجا من ازمة طويلة مستشرية ، بل انه يمكن القول انها شاءت نفسها اعادة توجيه للحقبة المعاصرة كلها من تاريخ ذلك البلد . من هنا ان معرفة الازمة المذكورة امر لا غنى عنه ابدا ، اذ هو يتيح فهم الردود التي تشكلت منها الحركة ويخرجنا وسع الامكان من دوامة السجال الاعلامي ، او ما يصل الينا من شتاته ، وهو ، ان جازت العبارة ، سجال يقوم على التراشق بالاجوبة دون طرح الاسئلة . لن يكون غرضنا ، طبعا ، تقديم صورة كاملة عن الحقبة القريبة من تاريخ البلاد ، وهي حقبة يمكن اعتبار قيام النظام الشيوعي عام ١٩٤٨ بدايتها كما يجوز للمتقصي ان يرجع بالبحث ، في شأن امور معينة ابرزتها الحركة الراهنة ، حتى قيام الجمهورية بعد الحرب العالمية الاولى . الا اننا نتابع ، دون شيء آخر ، تكوين المشاكل الحاسمة التي تألفت منها ازمة النظام ، هناك ، فأسفرت عن الحركة التي اطلقها ، على صعيد الحكم ، انعقاد اللجنة المركزية الكامل في اول هذا العام .

ما ينبغي قوله بادئ ذي بدء هو ان التحول في تشيكوسلوفاكيا ، كان قد اخذ طريقه على الصعيد الاقتصادي قبل ان يتناول الصعيد السياسي . ففي كانون الثاني من عام ١٩٦٥ صدقت اللجنة المركزية على توصية تحدد خطة الاصلاح الاقتصادي في ملامحها العريضة . هذه الخطة كان فريق كبير من الاقتصاديين ، يقوده اوتا شيك ، قد عمل في وضعها . اما صفوتها ، فهي كما يقول شيك ان النظام القائم "على اساليب ادارية تحددها توجيهات مركزية " ينبغي ان يستبدل " بنظام توجيه متحدد " . ما الذي حمل اهل الاقتصاد في تشيكوسلوفاكيا على هذا الاختيار ، وما هو مضمونه ؟

نعلم ان تشيكوسلوفاكيا ، كانت قد غدت بلدا متقدم الصناعة عشية الحرب العالمية الثانية ، وهي بهذا تختلف عن سائر البلدان التي اعتمدت النظام الاشتراكي في اعقاب الحرب ـ عدا المانيا الشرقية ـ وتختلف عن الاتحاد السوفياتي نفسه عشية الثورة البلشفية . ففي عام ١٩٣٧ كانت الصناعة التشيكوسلوفاكية تنتج ما يعادل (١) ١٥٦ ٪ من الانتاج الصناعي العالمي بينما تعداد السكان آنذاك حوالي عشرة ملايين نسمة . ولم يوفر الدمار النازي تشيكوسلوفاكيا خلال الحرب ، لكن الاقتصاد كان قد اعيد الى حالته الطبيعية تماما بعد ثلاث سنوات فقط على انتهاء الحرب . هكذا اتيح للدخل الوطني ان يزداد بنسبة ١٦٠ ٪ بين عامي ١٩٣٧ و١٩٦٣ بينما كان الانتاج الصناعي يرتفع الى ما هو ادنى بقليل من خمسة امثاله (٤٨٠) . بعد عام ١٩٤٨ عرف الدخل الوطني وتيرة نموعالية استمرت حتى عام ١٩٦٠ ، اذ بلغ معدل زيادته السنوية ٨ ٪ ، في حين كان الانتاج الصناعي ، من ناحية ، يزيد بمعدل قدره ١١٫٦ ٪ وكان اجر العمال الواقعي يحقق ارتفاعا مقداره ١٢٢ ٪ بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٣ . الا ان هذه الوتيرة شهدت انخفاضا بيّنا منذ عام ١٩٦٠ وبدا ان معدل المردود الذي توفره الاستثمارات الجديدة آخذ في التضاؤل ، حتى ان صناعات التحويل لم تحقق اى تقدم في انتاجيتها خلال عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ . وهي ظاهرة خطيرة اذا اخذ بعين الاعتبار طموح البلدان الاشتراكية ، حاليا ، الى تكثير سلع الاستهلاك وتحسينها .

ما اسباب هذا الجمود ؟ نعلم ان نظام التخطيط الستاليني ذا المنحى المركزي المتشدّد طبق في تشيكوسلوفاكيا ، بعد ان تسلّم الشيوعيون الحكم ، كما في سائر الديمقراطيات الشعبية . لكن هذا البلد ، الذي جنى من التخطيط مكاسب اشرنا الى بعضها في السطور السابقة ، عانى اينما اكثر من سواه ، عيوب هذا النظام الذي لم يكن قد اعدّ ، في الاساس ، لبلدان متقدمة الصناعة . من ناحية ثانية ، ادّى اتكال تشيكوسلوفاكيا اتكالا كبيرا على التجارة الخارجية الى اضفاء اهمية بالغة على علاقات التبادل بينها وبين الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الاشتراكية الاخرى ، مما جعل اقتصادها يعاني كثيرا من بعض المساوئ التي لم يتمكن هذا التبادل ، الى اليوم ، من تخطيها . فلنشر اذا الى بعض المشاكل الكبرى التي استمرت في التعقيد ، على صعيدي نظام التخطيط والتبادل الخارجي ، حتى اسفرت عن الازمة في اوائل الستينات .

كان هم النظام في سنواته الاولى ان يمدّ قاعدة البلاد الصناعية افقيا ليتمكن من امتصاص الفائض الكبير في اليد العاملة . تجلّى ذلك في انشاء اعداد ضخمة من الوحدات الصغيرة او المتوسطة ، دون كبير التفات الى امكانات تطوّرها الفني ، مستقبلا ، للحاق بمستوى السلع المنتجة في بلدان اخرى . هذا اللحاق له اهمية كبرى ، في تشيكوسلوفاكيا ، ندركها اذا تذكرنا ما قلناه حول اهمية التجارة الخارجية هناك . لكن ما ينبغي التنبيه اليه الآن ، هو انه لم يكن جائزا او ممكنا ، مع امتداد الصناعة الافقي هذا ، ان تولى الوحدة الصناعية اى استقلال في تعيين انتاجها او تقرير حجمه او تصريفه ، لان ذلك كان يعني قضاء شبه مبرم

(١) معظم الارقام في هذا البحث مصدرها اوتاشيك ، وبعضها مأخوذ من مصادر اخرى . ٠/٠

على سياسة التخطيط ومن ثم — رغم الملكية العامة لوسائل الانتاج — على بدايات البناء الاشتراكي . من هنا ان الادارة المركزية حصرت في يدها صلاحية مطلقة تقريبا لتحديد مواصفات السلع التي تنتجها كل مؤسسة وتعيين حجم الانتاج المطلوب وتسويقه بعد ذلك . هذا الوضع كان — فضلا عن كونه الوحيد الذي يتيح سياسة تخطيط في بلد تمتد صناعته افقيا — هو الوحيد الذي يتيح للدولة ما تربي به افواجا كافية العدد من الفنيين وما تنمّي به المناطق المتخلفة نسبيا في البلاد (سلوفاكيا) بيد انه — اي الوضع — فرض على الحزب وعلى الحكم تكوينا معينا ، هو ابعد ما يكون البعد عن الديمقراطية من ناحية وادى ، من ناحية ثانية الى تغذية تناقضات جمّة في سياسة الانتاج نفسها ، امست في نهاية الامر عائقا بالغ الخطورة في وجه نمو الانتاج . لماذا ؟

ذلك ان تركيز السلطة الاقتصادية كلها في يد الدولة ما يلبث ان يؤدى — في حال تشتت الوحدات الاقتصادية وكثرتها — الى تضخيم الجهاز المركزى بحيث يتناسب حجمه مع مسؤوليته ويغدو في وسعه ان يشرف ، مبدئيا ، على كل شاردة وواردة في حقل الانتاج . وتتجلّى سلطته المترامية في تفصيل الخطة المركزية لسائر ما ينبغي ان تكون عليه مختلف السلع المنتجة . بيد ان لهذه السلطة مقتضياتها على صعيد التنظيم الحزبي ومكانة الطبقة العاملة السياسية ، في المؤسسات كما في الدولة . فان آخر ما يسع الجهاز البيروقراطي المركزى ان يتقبله هو رقابة الطبقة العاملة على سياسة الانتاج في كل مؤسسة واضطلاعها بدور سياسي غير الموافقة على ما يرسمه اصحاب الجهاز . ذلك كله يتيسّر ، في المؤسسة ، بفصل الادارة عن جمهور العمال فصلا يجعل الاولى لا تستمد سلطتها من الثانية ولا تخضع لرقابتها بل هي تستمد تلك السلطة من المركز الذى يعيّن المدير ويملك وحده الحق في متابعة الوضع داخل الوحدة . اما على صعيد الدولة ، فوسيلة ذلك هي حصر المهمة التي تقع على القواعد في تأييد التوجيهات الصادرة عن قيادة الحزب ، عبر تأطير حازم للقواعد والغاء عملي لحق الانتخاب بفرض العلنية واللوائح الموحدة فيه ، ثم المماثلة ، وسع الامكان ، بين جهاز الدولة وجهاز الحزب ، اى تحويل الحزب نفسه من اداة رقابة شعبية الى ادارة تتولى ، في آن معا ، اتخاذ القرارات وتنفيذها . هذا المنحى المركزى يؤول ايضا الى جعل النقابات اجساما شكلية ، من حيث حريتها في المطالبة ، لا يتعدى ما تقوم به بعض الخدمات الاجتماعية ، في الوحدات ، من ناحية ، وتأمين خضوع القوة العاملة للادارة المرتبطة بالمركز . ونستخدم ، في هذا ، سائر وسائل الضبط المستخدمة في تنظيم الحزب ، يضاف اليها ربط النقابة ربطا لا انفصام له بالجهاز الحزبي ، بحيث تغدو اداة لنقل رغباته الى العمال لا لنقل رغبات العمال اليه والوقوف ، في وجهه ، دفاعا عنها اذا لزم الامر . اهم ما ينتج عن هذا ان الحزب ، في ما خلا القيادة السياسية على رأسه ، يتحول من تنظيم سياسي الى قوة ادارية مهمتها تصريف شؤون الدولة والانتاج باسم جماهير العمال والفلاحين التي لا تملك من السلطة في الواقع الّا التزامها بالسمع والطاعة .. حتى اذا سلّمنا ان المركزية الصارمة ضرورة لا غنى عنها لبناء الاشتراكية في بلد متخلف (١) ، فانه لابدّ من الاعتراف ان ما تؤدى اليه من مماثلة بين جهاز الدولة وجهاز الحزب هو — كما في رأى لينين — ادهى ما يحل بالثورة من نوازل وتاعدة لكل انحراف عن المسلك الثورى .

ذاك ، بايجاز ، هو مكان السلطة كما يتحدد في اطار التخطيط الستاليني . ولقد ذاقت تشيكوسلوفاكيا اكثر من سواها ، آثار تركز السلطة على هذا النحو ، لان الانموذج الستاليني طبق عليها جملة وتفصيلا دونما نظر الى الامكانات الخاصة التي كان يتيحها ما عرفته قبل الحرب من نمو صناعي ودونما مراعاة ، خاصة ، لثلاثين عاما من ممارسة الحريات البرجوازية كانت قد انقضت عليها عام ١٩٤٨ ، فخلقت فيها ممارسات معينة لم يكن لها مثيل لا في روسيا ما قبل الثورة ولا في اية من الدول التي قام فيها ، بعد الحرب الثانية ، نظام الديمقراطية الشعبية . لكن قولنا ان السلطة تتركز ، في هذا الاطار ، بين ايدى الاجهزة التي يطلق عليها عادة اسم البيروقراطية ، لا ينبغي ان يحملنا على التصور ان البيروقراطية المذكورة فئة منسقة متراصّة لا تعرف الصراع ولا تعدد الاطراف . فالحق ان هذه الفئة منقسمة الى اجنحة ثلاثة يملك كل منها بعض السلطة ويطمح الى مزيد منها :

آ — جهاز الحزب الشيوعي السياسي ، وهو ، في آن معا ، الجناح الفعّال من جهاز الدولة الادارى .

ب — المديرون الموظفون الذين تعيّنهم الدولة على رؤوس الوحدات وتقع عليهم تبعة تنفيذ الخطة .

ج — الفنيون من مختلف الاصناف وبينهم فنيّو الادارة نفسها .

والفئة الثانية خاضعة ، خضوعا يكاد يكون تاما للفئة الاولى التي تغدق عليها او تحجب عنها ما بين يديها من الاعتمادات المعدة للتثمير او من مكافآت الانتاج ، والتي تغض الطرف عما يرتكبه المديرون من

---

(١) ذلك لا يعني ان اساليب القمع التي لجأت اليها السلطة المركزية ، في العهد الستاليني ، جائزة او مبرّرة .

مخالفات لخطة اعدت في مركز بعيد ، يستحيل تطبيقها ، كما ترد ، في كل وحدة بعينها . امّا الفئة الثالثة فهي ترى افتئاتا على صلاحياتها في تدخلات الجهاز الحزبي الذى يحاول اخضاع الانتاج لاعتبارات غريبة عن الفعالية الاقتصادية ويعيق دورة المعلومات التي يحتاجها الفنيون ، بفرض نوع من السرّ على الحالة الاقتصادية ، يرمي منه ، خاصة الى اخفاء امتيازاته ، وتجنيب نفسه هم الخضوع لرقابة القواعد .. الّا اننا نخطئ اذا تصورنا هذه الاجنحة الثلاثة على انها منفصلة تماما واحدها عن الآخر . فالحزب الشيوعي يضم بين صفوفه الكثرة الغالبة من الفئتين الثانية والثالثة . والفئة الثالثة ، وهي من يسمّون بالتكنوقراطيين ، تجد لها ، بطبيعة الحال ، مصلحة خاصة واضحة في النحو اللّا مركزى الذى يعطي الفنيين ، كما سنرى ، وزنا جديدا في مؤسسات كبيرة تتمتع بقسط وافر من الاستقلال ، لكن هذه الفئة تصوغ تأييدها لخطة الاصلاح بلغة المصلحة الوطنية مستخدمة في ذلك المقولات الاقتصادية الماركسية ، مشدّدة على ما يحيق بالبلاد من خسائر ، في ظل السياسة الانتاجية القديمة ..

الصراع الكبير يدور اذا في الدوائر العليا بين جهاز الحزب البيروقراطي والفئة التكنوقراطية ، ولما كان اى من الفريقين لايستطيع حسم الصراع نهائيا لصالحه ، اذا استمر يخوضه منفردا فان كلّا منهما يبحث عن احلاف له ، تحازبه في وجه الفريق الآخر ، اين ؟ يجد التكنوقراطيون حليفا طبيعيا لهم في المثقفين . ذلك ان عداء مشتركا للبيرقراطية يجمع بين الطرفين . فالمثقفون يعانون من وطأة الرقابة التي تحجب عنهم حرية التعبير ، وهي مطلبهم الحيوى ، لان البيرقراطية لايسعها ان تسمح لاحد بتقديم صورة مختلفة للعالم عن الصورة التي تراه هي عليها . والراهن ان البيرقراطية ، تجد نفسها ، في مواجهة المثقفين امام وضع بالغ الحرج ، يشكل وحده تفسيرا لعنف ردودها عليهم . فالمثقفون ، في البلدان الاشتراكية ليسوا معارضة خارجية تواجه الدولة بايديولوجية لاتعترف بها هذه الاخيرة ، بل ان معظمهم يتكلّمون من قلب الحزب ، اى في النهاية من قلب السلطة وهم ، مبدئيا ، على قدم المساواة مع من ينتقدونهم في السلطة . مثل هذا القرب — ولو لم يتعد المبدأ — من موقع الفعل والتغيير يشكل فارقا جوهريا بين وضع المثقفين في الدول الاشتراكية ووضعهم في الدول الرأسمالية حينما يكونون من الثوريين . فهم ، في هذه الاخيرة ، يتسلحون في وجه الحكم ، بايديولوجية يقتضي قبولها تغيير تمثيله الطبقي ، بينما هم ، في الاول يستعيرون صوت الشعب العامل ليفضحوا باسمه فئة تدعي تمثيله في السلطة .. لذا يبدو المثقفون اناسا قادرين على ارهاب السلطة فعلا ، في البلدان الاشتراكية ، بينما يهدرون صراخهم عبثا في بلدان اخرى ، يكاد لايحسب لهم حساب . هذا ولم يكن ثمة ، بطبيعة الحال ، ميثاق مكتوب بين التكنوقراطيين والمثقفين في تشيكوسلوفاكيا ، وخاض كلّ من الطرفين ، اول الامر ، معركة في معزل عن الاخر ، لكن العامل الحاسم ، دون شك في توكيد انتصار الجناح المنفتح على المناحي التكنوقراطية ، في قيادة الحزب ، كان اطلاق الحرية للمثقفين — خاصة الصحافيين — الذين ما لبثوا ان غدوا وجه المعركة كلها ، جاعلين من مطلب الحرية ، بمختلف معانيه ، مدار تلك المعركة ، بينما كفى اهل الاقتصاد ان تطلق ايديهم في التحضير بمهدوء لدفع خطتهم في الاصلاح الى مآلها . امام هذا التحالف تلتفت البيرقراطية ، مرغمة ، نحو الطبقة العاملة ، فهي اولا تملك نفوذا لدى هذه الطبقة ، تخولها اياه مقدرة الاجهزة على ضبطها وتحريكها ، الى حد بعيد ، حسب الحاجة . ثم هي تملك مآخذ ها على خطة الاصلاح الاقتصادى التي تأمل في تأليب العمال عليها ، فالخطة ، في اتجاهها الى الاخذ باللّا مركزية تريد ان تخلق مائة وخمسين الى مائتي وحدة صناعية (١) قادرة على الاستقلال نسبيا بامور انتاجها ونموها ، وان تغلق ، بالتالي سائر المؤسسات الصغيرة التي تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وان تخفف من حجم القوة العاملة حيث تبدو هذه فائضة عن الحاجة الفعلية وان تفتح مروحة الاجور ، بين حدود معينة ، تجاوبا مع صعود التكنوقراطية . هكذا يسع البيرقراطية الادعاء ان الاصلاح الاقتصادى يهدد المكسب الاول الذى حققته هي للطبقة العاملة ، بمد الصناعة افقيا ، وهو ثبات الاستخدام . وتتجه البيرقراطية بآمالها خاصة ، نحو عمال المصانع التي يهدد الاصلاح باغلاقها او بتغيير الاحوال فيها . ها هنا لايجد الجناح الآخر امامه الّا ان يمنح الطبقة العاملة ما عجزت البيرقراطية حتى الآن عن منحها اياه ، وهو ديمقراطية الادارة ، بحيث يقرّر العمال بانفسهم ما عليهم تقديمه لانجاز اصلاح لم يعد منه بد . ولقد وافق دوبتشيك ، قبل الاحتلال العسكرى بثلاثة اسابيع على مشروع يقضي بانشاء مجالس (٢) عمالية في المؤسسات ، ارادها — كما رأينا — قادرة على الحسم فعلا في شؤون المؤسسة اذ خولها صلاحية انتخاب المدير . كان هذا المشروع هو القشة التي قصمت ظهر البعير ، اذ دشن سابقة تنهى سلطان البيرقراطية ، في سائر بلدان الكتلة السوفياتية ، على بساط البحث من اقصاه الى اقصاه . ولا نراه بعد كثيرا ذلك اليوم الذى حلّ فيه كادار مجالس العمال في هنغاريا ، بعد ان سحقت الانتفاضة عام ١٩٥٦ ...

---

(١) ادّت عملية التجميع هذه الى تخفيض عدد المؤسسات الصناعية في البلاد من ٢٢٦٧ وحدة عام ١٩٥٧ الى ١٢٣٦ وحدة فقط عام ١٩٦٥ . وفي سنة ٦٤ — ٦٥ خفض عدد المجموعات التي تضم مؤسسات عدة من ٢٣٦ الى ٩٠ . وقد بلغ عدد الوحدات الصغيرة — من صناعية وسواها — التي اقفلت في عامي ٦٤ و٦٥ ، ١٣٠٠ مؤسسة تضم كلها ٣٣٠٠٠ شخص . والمنوى ، مبدئيا ، ان تقفل قبل عام ١٩٧٠ ، ١٤٠٠ مؤسسة اخرى تضم ٦٠٠٠٠ شخص . ولاتخلو اعادة تشغيل هؤلاء من بعض الصعوبة . (الارقام من سلسلة مقالات لميشال تانو — جريدة لوموند من ١٣ الى ١٩ ايلول ١٩٦٧) .

(٢) انظر العدد الماضي — ص ١٦ .

اولئك هم — ان صح التحليل — اطراف الصراع، في علاقة كلّ منهم بالآخرين ، فما هي قاعدته ؟ ما الذى يعيق عجلة النمو في اطار التخطيط الستاليني ؟ ماهي الازمة ؟ كانت الدولة وهي تركز بين يديها مختلف الفوائض، تضع معظم استثماراتها في بناء مصانع جديدة وآلات جديدة من نمط قديم ، وذلك ، كما رأينا ، رغبة في امتصاص الفائض من الايدى العاملة . هكذا ظلت الاعتمادات المخصصة للتجديد والتحديث بعيدة اشد البعد عن الوفاء بغرضها واخذ مردود الوحدات القديمة بتدرج في التناقص . هذا الوضع الشاذ يمكن تحديده بالقول ان الانتاج اصبح غاية الانتاج وان حجم الاستثمارات كان يرتفع بينما مردودها آخذ في الانخفاض . فرفع انتاج الفولاذ مثلا يتطلب — مع ضآلة التطوّر الفني — تجميزا تعدينيا ضخما ، اذا مزيدا من الفولاذ ، والاستثمارات في الصناعة الثقيلة تشكل ٣٥ ٪ من مجموع الاستثمارات عام ١٩٤٨ و٤٤،٥ ٪ عام ١٩٦٣ و٤٧ ٪ عام ١٩٦٦ . والدخل الوطني — نتيجة اهمال البحث العلمي ايضا — يحتاج اليوم ليزيد بنسبة معينة الى استثمار يبلغ اربعة امثال ما كان لازما منذ عشر سنوات فقط . والآلات العتيقة لاتتغيّر في الغالب (عام ١٩٦٣ كان ٥٧ ٪ من الآلات يعتبر متعبا) ، لذا فالاستهلاك ، في المواد الاولية يزداد معدله . فاذا كان يلزم لمصنع امريكي ١٨٦ كلغ من الفولاذ لانتاج ما قيمته الف دولار ، فان مصنعا تشيكيا يحتاج ، في سبيل ذلك ، الى ٤٣٥ كلغ . وبينما تتناقص هذه النسبة (قيمة المادة الاولية الى قيمة السلعة المنتهية) في جميع البلدان المصنّعة ، فانها هنا لا تكف عن التزايد . وليس قطاع البناء باحسن حالا . فقيمة التجهيز الذى يؤول الى كل عامل في هذا القطاع اخفض بثلاث مرات تقريبا من قيمته في الصناعة وارفع قليلا من قيمته في الذراعة ، ومتوسط الزمن اللازم لبناء مسكن واحد امسى اطول مما كان عليه قبل الحرب الثانية ، وتشيكوسلوفاكيا في هذا المجال آخر البلدان الاوروبية بعد البرتغال ويوغوسلافيا واسبانيا . اما بناء المصانع فان تخلف الوسائل يجعله ايضا شديد الكلفة والبطء . فبناء وحدة صناعية واحدة يستلزم من الوقت مرتين او ثلاث مرات اكثر مما يستلزمه في البلدان الرأسمالية المصنّعة ، والمحطة الذرية في غرنافا ، مثلا ، بدأ العمل فيها عام ١٩٥٨ ولما ينته ، بينما بنت الولايات المتحدة مثيلتها في ثلاث سنوات ونصف السنة . . . وفي آخر العام الماضي كانت قيمة المجمّدات في المشاريع غير المنجزة تقدر بـ ١٠٠ مليار كورون ، اى بستة مليارات ونصف المليار من الدولارات . . . هذا كله آل الى وضع عجب ؛ فبينما كانت قاعدة الانتاج لا تنفك تتسع ، كانت وتيرة التزايد في الدخل الوطني لاتني تتناقص ! . . .

من جهة اخرى كانت القوة العاملة ، في البلاد ، تستهلك دون حساب خلال العقدين الاخيرين . فربات البيوت مثلا تجتذبن الى المصانع قبل ان تؤمن ، كفاية ، سائر الخدمات الاجتماعية التي يستلزمها دخولهن مجال العمل . والعمال الزراعيون يدفعون نحو الصناعة قبل ان تدخل الآلة حقل الزراعة على نحو يجنّبه القحط في اليد العاملة . الّا ان الفائض في اليد العاملة ما لبث ان استنفذ ، بينما امسى العديد من وحدات الانتاج يشكو من التخمة على هذا الصعيد .

ولقد كان لذلك كله مبرّراته في زمن ما . فلامتصاص الفائض من اليد العاملة غاية سياسية بيّنة . وتنمية الصناعة الثقيلة بعد الحرب شرط لتقليل الفوارق في النمو بين المناطق ولتوطيد استقلال الاقتصاد الوطني في وجه الامبريالية وللمشاركة في تصنيع البلدان الاشتراكية الاخرى ولتوسيع التجارة الخارجية . واذا كنا لانحكم هنا على " حتمية " الكلفة الانسانية لهذه التجربة — على ضوء التجربة الكوبية مثلا — وقد تجلّت خاصة في حملات التصفية السياسية المروّعة في اول الخمسينات وفي كمّ الجماهير العاملة — شيوعية كانت او غير شيوعية — والغاء دورها السياسي طوال عشرين عاما ، فانه لابدّ لنا من القول ان الوضع الذى تردى اليه الاقتصاد التشيكوسلوفاكي في الاعوام الاخيرة استدعى ، دون ابطاء ، اعادة نظر شاملة .

اعادة النظر هذه كان محتما ان تبدأ عند عصب الوضع القديم : المركزية . فالمركزية كانت تتسبّب في تعويق التواؤم بين العرض والطلب بحيث تكثر احيانا سلع لا حاجة اليها وتقل سلع لازمة ، وتخول المؤسسات البائعة فرض منتجات على المؤسسات الشارية لا تلبي حاجاتها الفعلية . وكان اقتصار الخطة الخاصة بالمؤسسات المفردة على المواصفات الكمية للسلع المطلوب انتاجها وربط مكافآت الانتاج بتحقيق هذه الخطة او تجاوزها يفسحان المجال لسائر الوان التبذير في المال والمواد الاولية وينعكسان في سوء السلع المنتجة من ناحية النوع . لذا جاءت اللّا مركزية مدارا للخطة الجديدة يرمى من سلوكه الى اقامة توازن معين بين العنصرين المتناقضين في اقتصاد العبور الى الاشتراكية : الخطة والسوق . والخطوة الكبرى ، في هذا الاتجاه ، كانت القيام بعملية دمج — اشرنا اليها — تؤدى الى قيام ١٥٠ او ٢٠٠ وحدة صناعية يحدّد حجمها بحيث لا يستطيع اىّ مرجع أكان ادنى منها الى مركز التخطيط او ابعد عنه ، ان يتخذ من القرارات ما يفوق ، على صعيد الفعالية ، ما تتخذه هي . هكذا يتضاءل التناقض شيئا فشيئا في داخل نظام الملكية الاشتراكي الراهن . فهذا النظام يقوم على حق الدولة ، عبر التخطيط المركزى ، في ممارسة حقها كمالك ، من ناحية وعلى حق العاملين ضمن الوحدة في اعتبار انفسهم اصحابا لها من ناحية اخرى . وتجميع الوحدات على نحو يتيح لها مزيدا من الاستقلال ، يقرب العاملين فيها من ممارسة حق الملكية عليها ممارسة فعلية ويقرب ملكية الدولة مما هي عليه فعلا ، اى من كونها معطى قانونيا بعيد المساس بالواقع .

وحين تكون الوحدات محددة الحجم على هذا النحو، ادارتها في ايدى العاملين داخلها، يضحي الحديث عن " سوق " اشتراكية امرا ذا معنى . اذ ذاك يتراءم العرض والطلب، في تبادل وسائل الانتاج بين الوحدات، ويتاح للمشترى ان يؤثر في سلوك المنتج اذ تخضع وسائل الانتاج لعملية بيع وشراء حقيقية تقوم بها، بما في ذلك تحديد السعر، وحدات انتاجية مستقلة، عوضا عن الجهاز البيروقراطي المركزي. طبعا يبقى ثمة مجال لبعض الاستثناءات من البيع والشراء هذين، حين يبدو ضروريا تقنين بعض المنتجات . لكن الخطة ينبغي ان تتيح لقوانين السوق الخاصة بعض التصحيحات اذا كانت بعض السلع لا تلبي الطلب الواقعي او لا يمكن تصريفها الا بسعر دون سعر الكلفة . والسؤال الذى يطرح هنا هو التالي : ما الذى يميز هذه السوق عن السوق الرأسمالية ؟ اما الجواب عليه ـ وهو لاوتاشيك ـ فمزدوج : آ ـ ان المؤسسة الاشتراكية ليست الا حلقة لها استقلال نسبي " في شبكة واسعة من التعاون تضم المجتمع كله " . و " وسائل الانتاج لا تباع " الا الى مجموعات الانتاج الاشتراكية ". ب ـ ان الخطة المركزية تضطلع بمهمة كبرى هي تحديد اتجاهات الانتاج العامة واتجاهات السوق الداخلية، فتوزع الدخل الوطني وفقا لمصالح الشعب العامل وتحدد مروحة الاسعار وتعين خطوط الطلب العام، فتكون بذلك قد حكمت العلاقة بين الانتاج والسوق، ولم تسمح لقوانين السوق العمياء ان تتحكم في الانتاج .

هكذا تبين صفوة الاصلاح الاقتصادى التشيكوسلوفاكي في نقاط ثلاث : آ ـ تأمين اثر مباشر اقوى للسوق على المؤسسات . ب ـ تقوية العلاقات السلعية بين المؤسسات . ج ـ الغاء المنهج الادارى المركزى الذى كان يعيق التدبيرين السابقين . هذا كله يعني ان الكلفة اللازمة لاعادة الانتاج، في كل مؤسسة، وفي صلبها الاجور، سوف تؤمنها المؤسسة نفسها اذ تجني، في عملية البيع، قيمة انتاجها الحقيقية، وسوف يكون لها، في ذلك، دافع لتحسين نوعية السلعة ولرفع مستوى الانتاجية، بتخصيص جزء اكبر، من موازنتها لتطوير تجهيزها الفني وفق احدث المقتضيات . يمسي ذلك مؤكدا حينما نعلم ان المؤسسات لن تكون بمنأى عن صياغة الخطة الخمسية ولا الخطوات القصيرة المدى . . وسوف يلزمها استقلالها المالي واضطرارها الى الربح الزاما بالتخلي عن مسلكها الحالي الذى يحملها على البحث عن المزيد من الاستثمارات والمزيد من اليد العاملة وعن القدر الاقل من مهمات الانتاج، كي تستطيع تنفيذها، وتجاوزها ونيل المكافآت عليها بسهولة . سوف يلزمها الاستقلال برفع طموح خطتها الى اعلى مستوى وباستخدام من يعملون لديها على افضل نحو ممكن طلبا للربح بتحسين نوع السلعة وزيادة الانتاج وتجنبا لرفع سعر الكلفة . . هذا سيتاح للمؤسسة ان تحدد كمية انتاجها وتشكيلته وتوزيع نفقاته ووسائله الفنية، الخ . . . وهي ستقوم بذلك كله على نحو افضل من السابق لسببين : آ ـ ان الجهاز المركزى لم يكن يستطيع الاحاطة بظروف الانتاج جميعا ولا بتصريف انواع السلع كلها وعددها يقدر بمليون ونصف المليون . ب ـ ان النهج الجديد سوف يربط مصلحة العاملين المادية لا بزيادة الانتاج من حيث كميته فحسب بل ايضا بالتوازن بين النفقات والواردات التي توازى قيمة السلع الحقيقية .

الى هذا، سيكون للدولة ان تقتطع جزءا لها من دخل المؤسسة القائم . وسيقتطع جزء آخر تلبي به حاجات المؤسسة الداخلية، بينما يخصص الباقي للاجور ولتطوير التجهيز وللاحتياط . وسترتفع قيمة الجزء المخصص للاجور، طبعا، كلما ارتفعت قيمة الدخل القائم، وهو ما يشكل حافزا ماديا للعمال . وسيكون ثمة محل لتفاوت معين بين الاجور من مؤسسة الى اخرى، بمقتضى هذا الوضع، لكن التفاوت سيضبط بتشريع عام ضمن حدود معينة وسيبذل جهد سياسي لتوضيح ذلك في ذهن العمال . ثم انه ينبغي ان يتم تنقيل اليد العاملة الذى يستلزمه تنفيذ الاصلاح بمرونة وحذر، وبجنبان الطبقة العاملة آثارا تشبه في نتائجها، وان خالفت في اشكالها تلك التي عانت منها ابان المرحلة الاولى من البناء الاشتراكي .

عليه فان المشكلة التي تواجه الاصلاح التشيكوسلوفاكي ليست، بحال من الاحوال، خطر العودة الى الرأسمالية . لكنها رغم ذلك قائمة وهي تتناول نقطتين :

آ ـ انه لا يكون لاستقلال الوحدات، اى لنظام اللامركزية، فعاليّة حقة اذا لم يؤمن التوافق بين اسعار السلع وقيمتها الحقيقية . فهل يعني ذلك ان المستهلكين سيوضعون من جديد تحت رحمة السوق، تتحكم في كلفة معيشتهم ومستواها وان التخطيط الاجتماعي لتلبية الحاجات، وهو من الميزات الكبرى المدونة لتفوق النظام الاشتراكي، سوف يضمحل ؟ يريد الاصلاح التشيكوسلوفاكي ان يوحد اسعار الجملة، لكنه يتقبل ان تكون اسعار بعض السلع الجديدة او النادرة فوق قيمتها وان تكون اسعار سلع اخرى، كثيرة الوفرة او قديمة الطراز تحت هذه القيمة . وهو يميز بين انواع ثلاثة من الاسعار : ١ ـ الاسعار الثابتة (للمواد الاولية والمنتجات الغذائية الخ . . .) . ٢ ـ الاسعار الحدية (التي يعين جهاز مركزى حدّيها الاعلى والادنى ويترك للمنتجين ان يحركوا السعر الواقعي بينهما) . ٣ ـ الاسعار الحرة (وهي التي تتحدد مباشرة وفق قانون العرض والطلب) . سيبقى للدولة اذا دور رئيسي في هذا المجال اذ انها هي التي تتولى اخضاع كل سلعة من السلع لشكل معين من اشكال التسعير الثلاثة هذه .

٠/٠

على ان الدولة هنا لا تضطلّع بدور رئيسي فحسب ، بل هي تأخذ على عاتقها القيام بمهمات هائلة الصعوبة ...

ب ـ انه لايمكن تنفيذ الاصلاح الّا اذا طبق مقياس الفعالية الاقتصادية على استخدام اليد العاملة . هذا يعني ان جهازا معينا واسع العلم والصلاحية ينبغي ان يتولى الاشراف على حركة اليد العاملة والتنسيق بين العرض والطلب في هذا المجال ، بحيث يتجنب العاملون خطر تفشي البطالة . ولاجدال في ان هذه المهمة هي ايضا بالغة الصعوبة . ولقد اعلنت القيادة التشيكية الجديدة مرارا على الملأ ان نظاما اشتراكيا لايمكن ان يستبيح لنفسه التضحية بامان الاستخدام الذى يفترض انه مكفول للعاملين . ولاشك ان توطيد سلطة العمال في المصانع وتوثيق رقابتهم عليها يشكلان الضمان الانجع في وجه هذا الخطر .

تلك هي ملامح خطة الاصلاح الاقتصادى التشيكوسلوفاكية وهاتان هما العقبتان اللتان عليها ان تواجههما ، ان ظلت سائرة على طريقها المرسوم . ولقد بدأت تجارب التطبيق الاولية عام ١٩٦٤ واستكمل في عام ١٩٦٥ وضع الخطة الخمسية ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ . ولم تدخل الخطة فعلا في التطبيق الا عام ١٩٦٦ ، فبوشر تنفيذها ببطء لم تنهمالا " الثورة الهادئة " هذا العام .. واذا اخذ بعين الاعتبار وضع العلاقات الاجتماعية الذى بلوره الاصلاح كما عرضنا في الصفحات السابقة ، تبدّى بوضوح ما اطلقه هذا الاصلاح من تغييرات على صعيدى الدولة والحزب . لانعني ان تنظيم الاقتصاد الجديد كان " علّة " التحولات السياسية ، بل انه شكل اطارا ملائما اتاح لتلك التحولات ان تندفع بدنميتها الخاصة . فالاتجاه نحو خلق وحدات انتاجية متوازنة مستقلة نسبيا ، جعل الحكم المركزى بجهازه الثقيل جسما ثاقلا اذا لم يصر الى التخفيف منه ومن سلطته ، اذ اصبح من المستطاع الركون الى قدرة الوحدات على العمل السليم وفق مستلزماتها الذاتية . والقول نفسه يصح ايضا على الحزب الذى نعلم ان دوره في دفع الانتاج ، تحت الحكم الاشتراكي ، لاينفصل عن دوره في التأطير السياسي وقد يفوقه اهمية . هكذا اخذت المنظمات الملحقة بالحزب تعلن استقلالها عنه ـ اى عن جهازه المركزى ـ وكأنما تقلّد استقلال الوحدات عن مركز التخطيط ، والاستقلال نسبي في الحالتين . وكان ابرز ما جرى في هذا الصدد ابتعاد منظمة الشباب عن الحزب واتجاهها الى اتخاذ مواقف مختلفة عن الموقف الرسمي ، من جهة اخرى اخذ الدم الجديد يجرى في عروق النقابات حتى انها لم تتورع ، في بعض الاحيان ، عن اعلان الاضراب كما ذكرنا في القسم الاول من هذا البحث (١) اشرنا ايضا الى ان المنحى اللّا مركزى اطلق العنان لمشاعر الاصالة القومية لدى الشعب السلوفاكي فاخذ ممثلوه يطالبون باعتماد النظام الفدرالي في تكوين الدولة (٢) ولقد كان ذلك التغيير في شكل الدولة سيعلن في تشرين الثاني من هذا العام في الذكرى الخمسين لتأسيس الجمهورية ، لولا ان الوضع الناشيء عن الاحتلال شدّ الاواصر بين الشعبين التشيكي والسلوفاكي وخفف من حماس الجميع للنظام الفدرالي . الّا ان التغيير المذكور قد يعلن في موعده على اى حال . الى ذلك ، تعدلّت العلاقة بين تنظيمي الحزب الشيوعي في كل من جزئي البلاد واصبح لكل منهما قيادة خاصة به ، وان كان كلاهما يرتبط بالآخر عبر قيادة الحزب المركزية . هذا كله لم ينجم عن حنين التشيكوسلوفاكيين الى الرأسمالية ولا عن مؤامرات المانيا الغربية بل هو فعل النواميس التي تحكم تطور بلد اشتراكي مصنع راق ، فتخرجه من شرّ لابد منه هو نظام الرأى الواحد لتضعه على الطريق نحو افق البناء الاشتراكي الاخير : الحرية ... لولا انه ـ كما يرى احد الكتاب التشيكيين ـ " لايمكن تغيير العالم من براغ ... "

×

أفيكون على تشيكوسلوفاكيا الانتظار اذا الى ان يتغير العالم من موسكو ؟ كنا قد ذكرنا ان الاتحاد السوفياتي بدا جزعا ، على الاخص ، من الموجة التي كانت الحركة التشيكية تهدّد باطلاقها في سائر بلدان الكتلة السوفياتية . ولقد بانت طلائع هذه الموجة ، ولو على استحياء ، في هنغاريا وبلغاريا ، بين اوساط الحكم نفسه . اما في بولونيا والاتحاد السوفياتي نفسه ، فان الحملة على المثقفين من " غير الحنفاء " والتشديد على الانضباط الايديولوجي نذيران لايمكن الحكم الدقيق على شدتهما ، بتعرض البيرقراطية الى احتمال هزة خطيرة النتائج لا تتيح لها ادارة لسانها في حلقها عشر مرات قبل ان تنزل لعنتها على التجربة التشيكية . والحال ادهى ، كما اشرنا في المانيا الشرقية ، حيث حديث الديمقراطية من لغو الصيف . لكن هذا ليس كل ما في الامر . " فالثورة الهادئة " ، وان كان لايحقل ان تضع موضع الخطر جوهر العلاقة بين تشيكوسلوفاكيا وحليفاتها الاشتراكيات ، فانها ، دون جدال ، تهدد بعض الاشكال التي تتخذها هذه العلاقة . ماهي الاشكال المعنية ؟

---

(١) انظر العدد ١٢ ص ١٢ .
(٢) انظر العدد ١٢ ص ٩ و ١٥ .

ان تشيكوسلوفاكيا ، على وجه الاجمال ، بلد قليل الموارد الطبيعية ، ضيق السوق الداخلية . لهذا فان السوق الخارجية هي مجالها الحيوي الاول تبيع فيها انتاجها الصناعي وتشتري منها المواد الخام وسواها . والاتحاد السوفياتي يحتل المقام الاول بين " زبائن " تشيكوسلوفاكيا اذ يستورد ٣٥ ٪ من صادراتها بينما هي — وحدها — تستورد ١١ ٪ من صادراته . كذلك تستورد بلدان الكتلة السوفياتية الاخرى ثلثا ثانيا من صادرات تشيكوسلوفاكيا وتستورد الثلث الثالث سائر دول العالم ، خاصة بلدان العالم الثالث . واخص ما يشتريه التشيكيون من السوفياتيين البترول الخام ، وقد كان يباع لهم بسعر يوازي عشرين دولارا وثمانية اعشار للطن حتى عام ١٩٦٤ ثم خفض هذا السعر الى ١٦،٨ دولارا . هذا البترول السوفياتي نفسه يباع الطن منه لايطاليا — يا للتعايش السلمي ! — بحوالي عشرة دولارات فقط اي بالسعر العالمي . يعني ذلك ان السعر الذي يقبضه السوفياتيون من التشيكيين يزيد ٦٥ ٪ عن ذاك الذي يقبضونه من الطليان . اما المنتجات الاخرى التي تستوردها تشيكوسلوفاكيا من الاتحاد السوفياتي فاهمها الفحم الحجري وخام الحديد وخام المنغنيز والقطن وهو يبيعها اياها ، غالبا ، باسعار تفوق السعر العالمي . ولقد تزايد حجم التبادل بين البلدين بسرعة هائلة بحيث تضاعف ثلاثين مرة خلال عشرين عاما حتى بلغ مليارا وثمانية اعشار المليار من الدولارات عام ١٩٦٦ . ولم تخل هذه السرعة من اثر سيء على اقتصاد تشيكوسلوفاكيا . ففي بعض المجالات يكاد السوفياتيون يستحوذون على مجمل الانتاج التشيكوسلوفاكي (القاطرات الكهربائية مثلا) بحيث يضيفون صعوبة جديدة على ما سلف ذكره من صعوبات التطوير الفني لتجهيز الصناعة ، اذ لا تجد هذه الاخيرة دائما لدى زبونها المفضل ما يلزمها من آلات جديدة . هكذا تتدنى شيئا فشيئا نوعية السلع التي يستوردها السوفياتيون من التشيكيين ، وهم على اي حال ، يتسلمونها باسعار اخفض من السعر العالمي ، ونصف هذه السلع او يزيد آلات وادوات تجهيز .

الى ذلك يخلق هذا النمط من التبادل متاعب جمة لتشيكوسلوفاكيا على الصعيد النقدي . فهي تجد نفسها كل عام وفي حوزتها فائض من الروبلات لا تقبل التحويل ولا يخلو من صعوبة ادخالها الى البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية نفسها ، لان هذه الاخيرة تخشى المتاعب نفسها . هذه الفوائض يعاد اعطاؤها عادة كسلفات للاتحاد السوفياتي توظف ، على الاخص ، في صناعاته الاستخراجية وتسدد ، على دفعات ، من المواد الخام المستخرجة . ولقد منحت تشيكوسلوفاكيا حليفتها الكبرى بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ قرضين من هذا النوع تزيد قيمتهما الاجمالية على ٨٥٠ مليونا من الدولارات . هذا وقد كانت تشيكوسلوفاكيا دائما رديف الاتحاد السوفياتي المفضل في علاقاته الاقتصادية مع بلدان العالم الثالث ، ونحن جميعا نذكر ان صفقة سلاح تشيكي اجرتها مصر عام ١٩٥٥ هي التي كسرت احتكار السلاح في الشرق الاوسط .. من جهة اخرى يبدو ان تشيكوسلوفاكيا تتحمل ، بوصفها مع المانيا الشرقية اكثر بلدان اوروبا الشرقية تقدما في مجال الصناعة ، بعض الغبن في علاقاتها مع بلدان الكومكون الاخريات . فهي ، خلال السنوات الاخيرة مثلا قد اعطت جارتها بولونيا قروضا عدة لا يستهان بحجمها ... وحصة تشيكوسلوفاكيا في مصرف الكومون بموسكو روبلات لا تقبل التحويل ولا تتيح لها بالتالي شراء ما تحتاج اليه لتحديث صناعتها من الدول الغربية ، بعد ان اصبحت السلع المصنعة التي تتبادلها مع الاتحاد السوفياتي ، خلال السنوات الاخيرة ، موضع نقد شديد من الطرفين . ولا يزال امر اعطائها قرضا سوفياتيا من الحنطة فوق حصتها المعتادة — مما يوفر عليها العملة الصعبة التي تدفعها ثمنا للقمح الكندي — او من العملة الصعبة ، معلقا بحبال الازمة السياسية بين البلدين . ويزيد في الطين بلة ان الولايات المتحدة الامريكية سرقت بعد الحرب من تشيكوسلوفاكيا — وقد اصبحنا نعرف حاجة هذه الى العملة الصعبة — ١٨٤٣٣ كلغ من الذهب وهي لا تزال ترفض ارجاعها متذرعة بما لها في ذمة براغ من تعويضات عن الاملاك الامريكية التي اممها التشيكيون بعد عام ١٩٤٨ .

هكذا نرى ان للاتحاد السوفياتي نفوذا عظيم الاتساع في الاقتصاد التشيكي وان هذا النفوذ لم يكن يمارس الى الآن ابدا باتجاه الامية البروليتارية " التي يجري التغني بها في جميع البلاغات المشتركة . بل ان تشيكوسلوفاكيا تتعرض من قبل حليفتها الكبرى لما لا يسعنا ان نطلق عليه — رغم حدود التسمية هنا — سوى اسم واحد : النهب . الا اننا نلقم حجرا لكل من يخطر في باله ان يجد في هذا النهب مثيلا لما تتعرض اليه الدول المتخلفة على يد الامبريالية . فالارتباط بالامبريالية لم يتح لاي بلد عرفه ان يصل الى مستوى التصنيع الذي بلغته تشيكوسلوفاكيا . ولا ننسى ان هذه الاخيرة تصدر الآلات خاصة الى الاتحاد السوفياتي وتستورد منه خاصة المواد الخام . بينما يجري تخليد التخلف لدى المتخلفين بنهب مواردهم الاولية واغراق اسواقهم بسلع الاستهلاك الامريكية . ونحن نلقم حجرا آخر لكل من يدعي ، رغم ذلك ، ان النهب الذي تتعرض له تشيكوسلوفاكيا — وسواها من بلدان اوروبا الشرقية التي تدفع جزية سنوية لموسكو تزيد على مليارى دولار من جراء نظام الاسعار المعتمد بين الفريقين — امر ينبغي السكوت عليه او يشكل الحديث عنه لجوءا الى لغة العملاء . فغيفارا — الذي لم يكن عميلا ! — كان اول من فضح الغبن الذي يلحق بالدول المتخلفة في التبادل بينها وبين الاتحاد السوفياتي اذ تسعر وفق نفس المبادىء سلع ينتجها عرق العمال والفلاحين وسلع اخرى تنتجها الآلة .

٠/٠

كيف ارادت براغ ان تعالج ، بعد كانون الثاني ، هذا العبء الذي يرزح على تجارتها الخارجية ، ومن بعدها على مجمل اقتصادها الوطني ؟ فكرت بادخال تنويع اكثر في علاقاتها التجارية ... في اخذ قرض بالعملة الصعبة من المانيا الغربية او من فرنسا - ما دام الاتحاد السوفياتي لا يعطي - وفي استخدامه لتحديث صناعتها وتحقيق التحول الذي ذكرناه فيما ، بحيث تغدو منتجات هذه الصناعة قادرة على منافسة السلع الغربية في ارجاء السوق العالمية ويتجه الكورون نحو الانتساب الى فئة العملات التي تقبل التحويل - وهذا الهدف الاخير يرتبط تحقيقه بتحسن نوعية السلع وتعدد نقاط التبادل . الا ان خطر هذا المنحى ، رغم شرعيته الكاملة ، متى اخذت ازمة الاقتصاد التشيكي بعين الاعتبار ، واضح على مصلحة الاتحاد السوفياتي في علاقته الاقتصادية بتشيكوسلوفاكيا . فهو - اي المنحى - يوفر لبراغ اطارا صالحا من التنافس بين اطراف عدة ، يجعلها قادرة على العمل الفعال لتغيير شروط التبادل بينها وبين موسكو . يضاف الى ذلك ان الديمقراطية السياسية التي اتجهت اليها البلاد ، تكمل تماما هذا الاطار لان بقاء العيوب الحالية في العلاقة لا يمكن ان يضمنه الا طاقم بيرقراطي وثيق التبعية لموسكو ...

بقي جانب اخير هام نريد ان نشير اليه من بواعث الحنق الذي استثارته تجربة براغ في نفوس القادة السوفياتيين . فالبلدان عضوان في مؤسستين احداهما اقتصادية والاخرى عسكرية : الكومكون وحلف فرصوفيا . اما الاولى - وهي التي تؤطر الغبن الاقتصادي اللاحق بتشيكوسلوفاكيا - فقد بقيت عشر سنوات بعد انشائها - حتى ١٩٥٩ - منظمة شكلية لا تملك سلطة فعلية في تنظيم اقتصاد كل من الدول الاعضاء او في التنسيق بينها بحيث تتوصل عبر قسمة معينة للعمل ، الى تكامل معقول . حتى ان عملات الدول الاعضاء ما زالت لا تقبل التحويل بعضها الى بعض . ولقد رد حكام براغ الجدد انهم يريدون العمل على تقوية المؤسسة ، الا ان " التقوية " تعني هنا اعادة النظر في اسس قانونية تفتقر كثيرا الى الدقة . اعادة النظر هذه لا بد ان تتناول ، بعد ان تعاظمت مهمات الكومكون في السنوات الاخيرة ، حدود النفوذ الذي يمارسه الاتحاد السوفياتي - وهو الطرف الاقوى - في اقتصاد الشريكات الاخريات ، وهو امر لا يريده هذا الطرف ... واما المؤسسة الثانية فجد يرجدا بالذكر انها قامت بعد موت ستالين بعامين - عام ١٩٥٥ - اي انها كانت غير موجودة في اوج الحرب الباردة ، يوم لم يكن ثمة وجود للتعايش السلمي ولا لسلاح الصواريخ عابرة القارات الذي قلل كثيرا من الاهمية العسكرية البحتة للاحلاف التي تتيح دخول جيوش دولة معينة الى اراضي دولة اخرى او مرابطتها فيها ، ونقل مركز الثقل الى المكانة السياسية التي تحتلها هذه الاحلاف . على ان النقطة التي تسترعي النظر هنا ليست تقدير ضرورة الحلف او عدمها ، من زاوية الحفاظ على امن الدول المنتمية اليه ، فهذه الضرورة لم يشكك فيها احد من القادة التشيكيين . النقطة المذكورة هي ان قوات الحلف تستعمل كوسيلة ضغط على الدول المنتمية اليه لالزامها الزاما بوجهة النظر السوفياتية في مختلف الشؤون حتى تلك التي تتعلق بوضعها الداخلي . ظهر ذلك للعيان خلال الاشهر الاخيرة حين دخلت قوات الحلف ، مخالفة ما ينص عليه ميثاقه ، الى اراضي تشيكوسلوفاكيا دون استئذان حكومتها بحجة اجراء المناورات ، ثم ظلت بعد انتهاء المناورات تتلكأ اسابيع في الانسحاب ، رغم تواتر الاحتجاجات ، الى ان عقد مؤتمر شيرنا . ثم عاد فظهر مرة اخرى ، على نحو يقفأ العين ، حينما اجتاحت القوات نفسها اراضي البلاد ، في آب الماضي ، " لتقدم معونة امية الى الشعب التشيكي " لا يستطيع الا متهنو الدجل ان ينكروا ان الشعب التشيكي ، بقضه وقضيضه ، رفضها جملة وتفصيلا . مثل هذا المسلك يبرر - ولا مؤاخذة - تمييزا واضحا بين التعاون الامي في وجه الامبرياليين وبين سياسة مناطق النفوذ ...

ندرك ، من بعد ، لماذا دخل ستمائة الف جندي من الجيوش " الشيوعية الحنفية " الى تشيكوسلوفاكيا ، واهم ما يريدون فرضه لا يتعدى صمت حفنة من الصحافيين والكتاب ، بقيت اشهرا تمارس الحرية وكأنها حفنة اطفال يلعبون بنطق كلماتهم الاولى ... من خشية العدوى الى خشية التحول في العلاقات الاقتصادية الى خشية التفسخ في منطقة النفوذ : الصورة واضحة والرعب له مبرراته . ذلك ان الصحافيين والكتاب في البلدان الاشتراكية كما رأينا قوم مرعبون - في نظر موسكو - خاصة اذا كانوا ماركسيين . فالماركسية لن تمنعهم من فضح هذه الامور كلها - طبعا - بل هي سلاح في ايديهم لانها تجعلهم ، في بلد لا يضع قيودا على ممارستها ممارسة فعلية ، اقوياء في وجه كل سلطة يجابهونها بما لا تقوى على نكرانه او اغفاله دون ان تفقد هويتها . الماركسيون - لواتيح للتجربة التشيكية ان تستمر - ليسوا اناسا يطلقون صياحهم في الفضاء منتظرين ، كما في فرنسا مثلا ، ان يتغير النظام كله لكي يسمع هذا الصياح ويطاع ، بل هم في قلب السلطة يستطيعون ان يقوموا فيها كل ما هو معوج . لذن مصيبتهم الكبرى كانت هذه المرة ان صوتهم وصل الى خارج حدودهم وانه يصعب - ان لم يستحل - تغيير العالم من براغ ...

ثالثا : الآفاق .

أ ـ افق بناء الاشتراكية :

تصعب الكتابة ـ بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا ـ عن آفاق لايدري احد الى اى حد ما تزال مفتوحة، لذا سنوجز تحاشيا النبوءات . كانت تشيكوسلوفاكيا عازمة ـ بتطبيق خطة الاصلاح الاقتصادى ـ على الخروج من ازمتها المستشرية . وقدلايتمكن السوفياتيون من ثنيها عن هذا العزم ، لكنهم سيحاولون ، دون شك ، تحوير الخطة ، بحيث يبقى ثمة محل ، كما في بلادهم ، لاستمرار السيطرة البيرقراطية او ، بالاحرى ، لاعادتها . وقد ظهرت هذه النيّة حتى الآن في الحملة المركزة التي شنتها " البرافدا " على اوتاشيك (١) . والراهن ان التشيكيين لن يستطيعوا تجاوز أزمتهم اذا استمر الوضع المرتبك القائم على التناقض بين جهاز مركزى ضخم لا تريد البيرقراطية التخفيف من حجمه او صلاحياته وبين عقلنة الاقتصاد التي تستدعي منح استقلال معين للوحدات وتغليب النواميس الاقتصادية ـ خلال مرحلة العبور الى الاشتراكية ـ على الدوافع السياسية في الانتاج والاستهلاك . كذلك يكاد يكون محالا ان يسمح السوفياتيون بانشاء المجالس العمالية التي خطط لها دوبتشيك ، وهي المنفذ الوحيد الذى يتيح للطبقة العاملة التشيكوسلوفاكية ان تحمل مسؤولية واعية في الاشراف على الانتاج وان تكسب تمرسا يخرجها من العزلة التي فرضت عليها ابّان المرحلة الستالينية ويقودها ، شيئا فشيئا ، الى مقام الصدارة الذى يحتله ، في الآونة الحاضرة ، المثقفون المنفتحون على التكنوقراطية . هذا ولاتزال حاجة التشيكيين الى العملة الصعبة ، لتحديث صناعتهم واعادة تنظيمها قائمة على اى حال . ولا نظن ان الروبلات القابلة للتحويل التي ستنفقها القوات السوفياتية المرابطة هناك ـ كما يفعل السواح ـ ستعوض ، قبل زمن طويل ، مجمل الخسائر التي سببها الاحتلال وقد قدرت خلال الايام الاولى منه بحوالي ٢٥٠ مليونا من الدولارات ... ولنعد ان احدا لايستطيع التنبؤ بالمخرج .

ب ـ افق دور الحزب :

كان اهم ما اخذه السوفياتيون على حكام تشيكوسلوفاكيا الجدد ـ في تفسيرهم العلني لمعارضتهم التجربة التشيكية ـ سماح هؤلاء لبعض العناصر المعادية للاشتراكية بالتعبير عن رأيها علنا . والحق ان ظواهر العداء اقتصرت على التجربة الستالينية الماضية واضطر السوفياتيون الى البحث دون جدوى عن قوى ذات شأن تطالب بالعودة عن النظام الاشتراكي . والنقطة الحاسمة هنا هي ان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي واحد من اقوى الاحزاب الشيوعية في اوروبا الشرقية وهو يشكل وحده سدس السكان العاملين ويتحكم تحكما كاملا بمقاليد السلطة بحيث يستطيع الانفتاح على الاتجاهات السياسية الاخرى وضبطها من موقع القوة نظرا لحجمه وتأطيره الممتاز . ولايجدى الكلام عن المؤامرات ، داخلية كانت ام خارجية ، فتشيكوسلوفاكيا ليست سوريا ... ولا تجدى صياغة نظرية تآمرية للتاريخ في سبيل تبرير التدخل لان الامبريالية والثورة المضادة لا تجترحان الاعاجيب ولا تؤثران في وضع بلد ما الّا اذا ارتكزتا على قوى اجتماعية معينة فيه واستفادتا من الفراغ السياسي والتنظيمي لدى القوى الاخرى . لذا كان في وسع الحزب التشيكوسلوفاكي ان يمنح احزاب الجبهة الوطنية الاخرى بعض الاستقلال في الرأى وان يسمح بتغيير العلاقة القائمة على التبعية المطلقة بينه وبين المنظمات الملحقة به من النقابات الى اتحاد الشبيبة وان يسمح لسفيتاك بالتفلسف ما شاء له التفلسف حول نظرية الحزب عند لينين وان يتيح لخير الشيوعيين من الاكفاء بتولي مناصب هامة في الدولة ، عائدا الى دوره الطبيعي كجهاز رقابة شعبية على الحكم لا يماثل بينه وبين الادارة . بل انه ذهب الى ابعد من ذلك ، فارتضى ان يغامر بخوض انتخابات تعددية حرة تجرى وفق قانون الانتخاب الجديد الذى ينص على جواز اللوائح المتعددة ، وهو واثق من الفوز ، فهو لم يشهد في تاريخه كله مثيلا للالتفاف الجماهيرى الذى شهده حوله خلال الاشهر الماضية ـ وقد زاده الاحتلال قوة ـ وهو قد ضاعف عدد المناضلين الفعليين بين صفوفه عدة مرات واعاد اليهم شهيتهم للنقاش والعمل السياسي . والذين يتهمون انفسهم باللينينية اذ يعتقدون ان اجهزة المجتمع كلها ينبغي ان تكون معلقة الارتباط بالحزب ، ويدينون تجربة الحزب التشيكي على هذا الاساس ، انما يتهمون انفسهم زورا لان لينين ، بعد ماركس ، لم يكن يجهل ضرورة الاتجاه نحو تصفية الحزب والدولة تدريجيا كلما تقدم البناء الاشتراكي . فالغاء الجوع والظلم ليس سوى شرط للوصول الى افق الاشتراكية الاخير : الغاء السلطة .

ج ـ افق الامية :

ارتكزت سياسة التعايش السلمي ، منذ بداية امرها ، الى تقديم نضال القوى الاشتراكية في بلدان اوروبا الغربية على نضال الشعوب التي تخوض معركة التحرر من الامبريالية . واحتلال تشيكوسلوفاكيا ومعاداة تجربتها يأتيان ليضربا هذه السياسة في مرتكزها . فهما اولا يحاولان ان يخنقا منحى في الديمقراطية الاشتراكية كان

---

(١) استقال ولجأ الى يوغوسلافيا ثم الى سويسرا .

مؤهلا لممارسة جاذبية قوية على جماهير اوروبا الغربية التي لايسع احدا ان ينكر كونها تعيش في ظل اشكال معينة من الديمقراطية السياسية لايستساغ النظام الستاليني بديلا عنها . فضلا عن ذلك يطلق احتلال تشيكوسلوفاكيا ، من جديد ، اشباح الحرب الباردة ، فترتفع الدعوات الى تقوية حلف الاطلسي ويعاد تسليح الحكم العسكري في اليونان ، الخ ... بحيث لايصعب على الاحزاب الشيوعية ان تعود بالذاكرة الى وضع العزلة الذي كانت تعاني منه ايام كان الاتحاد السوفياتي عدوا وطنيا لبلدانها . هكذا يتبارى الامبرياليون — وعلى رأسهم لصوص الذهب الامريكيون — في ذرف دموع التماسيح على التجربة التشيكية وتتسابق الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية الى التبرؤ من الاحتلال السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا ... لكن هذا التبرؤ لايجنّبها آثار الاحتلال وقد ظهرت بوادرها ، اول ما ظهرت ، على الحزب السويدي الذي كان يعيش في السنوات الماضية مرحلة صعود ظاهر (١) .

ثم ان الجبار الذي يستقوي في منطقة معينة من العالم يعتبرها منطقة نفوذه لابد له ان يلين في مناطق اخرى امام الجبار الآخر ... والّا اختل التوازن في عالم لايمكن اغفال الاهمية التي للهيبة السياسية في العلاقات بين اطرافه ...

اما على صعيد وحدة الصف في الحركة الشيوعية العالمية فاضرار الهوس السوفياتي لاتقدّر . مؤتمر تشرين الثاني في موسكو مهدد بالنسف لاختلاف الآراء حول التدخل العسكري . البانيا اعلنت انسحابها رسميا من حلف فرصوفيا . يوغوسلافيا زادت ميزانية دفاعها تحسبا لغزو سوفياتي بعدما كانت العلاقات بين البلدين آخذة في التحسن . النزعة القومية قويت في تشيكوسلوفاكيا حيث بح الناس وهم يرددون نشيدهم الوطني وتعبوا وهم يرفعون علمهم القومي في وجه الضغط والاحتلال ، بعد ان كانوا بين اضعف الشعوب شعورا بالقومية .. ولعل ما ينبغي ان تخلص اليه من هذه الظواهر كلها هو ان وحدة الحركة الشيوعية لم تعد امنية قريبة المنال . هذه الوحدة كانت حقيقة في عهد ستالين ، الّا انها كانت في آن معا وهما مترامي الاطراف . ففرض سيطرة الطرف القوي — البيرقراطية السوفياتية — وهو ، جوهرا ، طرف ذو تطلّع قومي ، على سائر الاطراف لايمكن تسميته وحدة . والوحدة ، في المرحلة الراهنة ، تستلزم ان يكون كل من الفرقاء مستعدا لتحديد ما يفصله عن الاخرين ومن ثم لتعيين حدود الوحدة التي يمكن ان تصنع آنذاك على مستوى اعلى . لكن هذا التحديد يستلزم دون جدال ، فتح نقاش حر يتيح التزام الجماهير بالاممية ، وهو ما لا تستطيع البيرقراطية السوفياتية — ولا سواها من البيرقراطيات — تقبّله او السماح به ولا يمسي ممكنا الا متى ازيحت هذه الاخيرة عن موقع السلطة . اذ ذاك يمسي ممكنا تغيير العالم من موسكو . ذلك ان الاممية ليست نتاج السيطرة العسكرية او النفوذ السياسي ولا هي عقد من المشاعر الطيبة التي تضرب صفحا عن تعارض المصالح . انما هي لقاء واقعي يتيحه وجود الاطراف التي هو مصلحتها في ظروف تسمح بتنفيذه . هذا اللقاء يبدو وكأن موعده لم يأزف بعد وتظهر المسالك اليه طويلة متعرجة .

×

بدأ كل شيء يوم وقف ستالين ، ذات يوم من عام ١٩٢٤ ليعلن اعتزامه بناء الاشتراكية في بلد واحد .. " في ذلك اليوم — يقول سارتر — بكت الملائكة " . وقد يطول شقاء الملائكة — بسطاء الشيوعيين — قبل ان تشرق شمس الاممية على العالم الاشتراكي ..